اكثر من 220مليار ريال المديونية الضريبية على الجهات والمؤسسات

القطاع الخاص يدفع إتاوات غير منظورة لحماية مصالحه

قدرت المديونية الضريبية المستحقة لمصلحة الضرائب على الجهات والمؤسسات بأكثر من 220مليار ريال.

وأرجع الخبير الاقتصادي عبدالمجيد البطلي تراكم هذه المديونية إلى تقصير الادارة الضريبية في القيام بواجباتها الموكلة إليها بموجب القانون الذي خولها حق إلزام الجهات أياً كانت بالسداد، واللجوء إلى القضاء، وطلب الحجز على أرصدتها لدى البنوك. ويساعد في العزوف عن تسديد الضرائب المستحقة تراكم الغرامات مثل غرامة تأخير السداد والاقرار.

عبدالله الخولاني

مشيراً إلى أن إجمالي الغرامات على تلك المؤسسات بلغ حوالي 5.2 مليار ريال حيث يتم بموجب القوانين الضريبية تجنيب 30% من تلك الغرامات في حساب خاص تصرف على حوافز ومكافآت العاملين في مصلحة الضرائب.

تراكم

ووفقا للدراسة التي اعدها الخبير البطلي للمرصد الاقتصادي فإن الملفات الضريبية الخاصة بالشركات والمؤسسات والمتراكمة لدى الإدارة الضريبية ولم يتم الفصل فيها بلغت حتى نهاية 2008 م بحوالي 181064 ملفاً ضريبياً تأتي في مقدمتها ملفات ضرائب الأرباح، ثم العقارات، فالمرتبات، وأخيراً ملفات ضرائب المهن. ومع نهاية عام 2009م تراجع إجمالي هذه الملفات المتراكمة إلى 166283 ملفاً ضريبياً. بمعنى أن نسبة الإنجاز في فصل الملفات المتراكمة بلغت حوالي 8.2% فقط من إجمالي الملفات المتراكمة وبافتراض ثبات مستوى الإنجاز، فإن الإدارة الضريبية لن تكون قادرة على فصل تلك الملفات وستظل تدور في حلقة مغلقة من الملفات التراكمية غير المنتهية. وهذا الأمر يحرم الموازنة العامة من الموارد الضريبية الممكن تحصيلها على تلك الملفات والربط الإضافي عليها.

وعزت الدراسة ارتفاع تراكم الملفات الضريبية وبطء مستويات الإنجاز إلى ضعف كفاءة الإدارة الضريبية ومستوى إنجاز كوادرها، ومحدودية الاستفادة من تقنيات الأنظمة والبرامج التكنولوجية الحديثة. إضافة إلى غياب المراقبة والمحاسبة على مستويات أداء الإدارة الضريبية ومنتسبيها.

مساهمة فاعلة

وأكد الخبير البطلي ضياع موارد كبيرة على الموازنة العامة للدولة، نتيجة عدم تطبيق قانون ضريبة المبيعات بشكل كامل وعدم التزام القطاع الخاص بمسك سجلات نظامية.

وتشير التقديرات إلى أن التطبيق الناجح لضريبة المبيعات ستسفر عنه زيادة عائداتها لتصل إلى حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل النسبة الحالية التي تصل إلى 2.4% من الناتج وفي ظل عجز الموازنة المتنامي والوضع الاجتماعي المتردي، فإن الموازنة أحوج ما تكون إلى هذه المبالغ.

نفوذ رجال الأعمال

وخلصت الدراسة إلى مدى التأثير والنفوذ الذي يتمتع به قطاع الأعمال في اليمن، مما مكنهم من المماطلة في التنفيذ والوقوف أمام تطبيق سيادة القانون الضريبي. ويأتي هذا في الوقت الذي لم تكن هذه الضريبية شيئاً مبتدعاً بل هي ضريبة مطبقة في معظم دول العالم. وربما يعود تأثير ونفوذ القطاع الخاص إلى ما يتحمله من التزامات غير منظورة مثل الدور الذي يساهم به في تمويل الحملات الانتخابية وما يدفعه من إتاوات غير معلنة للمحافظة على مصالحه. وبناءً عليه فإن من المهم وجود الإرادة السياسية لفرض الضرائب على مختلف شرائح المجتمع بعض النظر عن درجة ثرائها ونفوذها السياسي والاجتماعي، فعدم إنفاذ القانون على رجال الأعمال يمكن أن يقوض النظام الضريبي برمته ويضيع الثقة فيه من قبل مختلف الفئات المجتمعية.

تكفي لتغطية 6 أشهر من الواردات

الأصول الخارجية للبنك المركزي ترتفع إلى 5693.6 مليون دولار في نهاية أغسطس

أحمد الطيار

ارتفعت الأصول الخارجية للبنك المركزي في نهاية أغسطس 2013م إلى 1223.5 مليار ريال بما يعادل 5693.6 مليون دولار تغطي 6.1 اشهر من الواردات مقارنة بـ1209.4 مليار ريال تعادل 5628 مليون دولار في نهاية شهر يوليو بزيادة مقدارها 65.6 مليون دولار .

وأكد البنك المركزي اليمني في أحدث تقاريره عن التطورات المصرفية والمالية أن هناك استقرارا نسبيا في مستوى الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي على الرغم من استمرار قيام البنك المركزي بتوفير النقد الأجنبي لاستيراد المشتقات النفطية وكذا المواد الغذائية الأساسية.

وأشار البنك إلى أن المبلغ الذي قام بتوفيره من مبلغ النقد الأجنبي لاستيراد المشتقات النفطية والمواد الغذائية الأساسية وصل إلى 2408.7 مليون دولار من بداية العام وحتى نهاية أغسطس 2013م.

كما ارتفعت القروض والسلفيات الممنوحة للحكومة والمؤسسات العامة من 971.8 مليار ريال في يوليو 2013م إلى 1024.4 مليار ريال في أغسطس 2013م بارتفاع مقداره 52.5 مليار ريال وبنسبة 5.4 %.

وعن العملة المصدرة أشار البنك إلى انها بلغت 842.6 مليار ريال في نهاية شهر أغسطس 2013م مقارنة مع 822 مليار ريال في نهاية شهر يوليو 2013م بارتفاع قدره 20.7 مليار ريال .

منظمة الإغاثة والتنمية الدولية تنفذ عدداً من المشاريع بحضرموت

سيئون/سبأ

اطلع وكيل محافظة حضرموت المساعد لشؤون الوادي والصحراء فهد صلاح الأعجم أمس على أنشطة مشاريع منظمة الإغاثة والتنمية الدولية في المناطق المستهدفة بمديريات القف ورماه وثمود بحضرموت.

واستمع الوكيل من رئيس فريق المنظمة المهندس انور الذبحاني إلى شرح عن المشاريع التي ستنفذها المنظمة في تلك المديريات البالغ عددها عشرة مشاريع تشمل إنشاء كرفانات وحواجز للمياه وكذلك تنظيم العديد من الأنشطة التوعوية في المجالات الصحية والتربوية والتعليمية والبيئية بين أوساط الشباب والأطفال.

وأوضح الذبحاني أن هذه المشاريع تأتي في إطار مشروع شامل يستهدف إلى جانب المديريات المستهدفة بحضرموت مديريتي الغيظة وقشن بمحافظة المهرة وذلك بهدف توفير أهم الاحتياجات التي يتطلبها السكان في المجالات الخدمية وفي مقدمتها المياه باعتبارها عامل استقرار للحياة في تلك المناطق.

وأبدى الوكيل المساعد استعداد السلطة المحلية بالوادي والصحراء تقديم كافة التسهيلات الممكنة وتذليل الصعوبات التي قد تبرز أثناء تنفيذ أنشطة المنظمة في المديريات المستهدفة..مؤكدا حاجة تلك المناطق إلى هذه الأنشطة التي ستساعد السكان في تخفف معاناتهم في المجالات الخدمية وفي مقدمتها المياه.

هولندا ثاني أهم شريك تجاري لليمن في الواردات

أحمد حسن

قفزت هولندا للمرتبة الثانية في اهم الشركاء التجاريين للواردات اليمنية للمرة الأولى مدعومة بصادراتها من البنزين والديزل وتجاوزت كل من السعودية وسويسرا بمرتبتين في حين حافظت الإمارات العربية المتحدة على مركزها الأول كأهم شريك تجاري للواردات اليمنية والذي تحافظ عليه منذ عشر سنوات وعادت أستراليا للمرتبة الثامنة لأول مرة منذ أربعة أعوام.

وبنيت أحدث إحصاءات التجارة الخارجية اليمنية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أن حجم الواردات اليمنية بلغ العام 2012م 2421 مليارا و390 مليونا و760 الف ريال حصدت العشر الدول نسبة 67.52% منه وبلغت جحم وارداتها لليمن 1634 مليارا و489 مليونا و831 الف ريال.

واستأثرت الإمارات العربية المتحدة بواردات للسوق اليمنية بلغت 341 مليارا و985 مليون ريال وجاءت هولندا في المرتبة الثانية وصدرت لليمن بما قيمته 218 مليارا و543 مليون ريال منها 114 مليارا و551مليون ريال قيمة صادرات غاز اويل (سولار أو ديزل فيول) و95 مليارا و16 مليون ريال قيمة الفيول مازوت فيما صدرت بـ23 مليارا و228 مليون ريال قمحا قاسيا وحوالي 1.7 مليار ريال قيمة البان مسحوقة و5.5 مليار ريال قيمة محضرات لتغذية الحيوانات والدواجن.

وفيما تراجعت السعودية للمرتبة الرابعة حطت سويسرا في المرتبة الثالثة وصدرت لليمن بما قيمته 210 مليارات و77 مليون ريال وبنسبة 9.03% من إجمالي قيمة الواردات اليمنية.

وبلغت قيمة الواردات من السعودية 185 مليارا و938 مليون ريال بانخفاض قدره 26 مليارا و640 مليون ريال عن عام 2011م.

وفي حين ارتفعت قيمة الواردات اليمنية من الصين خلال العام 2012م بمقدار 50 مليار ريال استمرت في المرتبة الخامسة وبلغت قيمة الواردات منها 171 ملياراً و448 مليون ريال مقارنة بـ121 مليارا و378 مليون يرال في 2011م.

وقفزت الهند إلى المرتبة السادسة متجاوزتا الولايات المتحدة الأميركية حيث صدرت الهند سلعا لليمن بقيمة 124 مليارا و76 مليون ريال مقارنة بـ93 مليارا و67 مليون ريال في 2011م أما الولايات المتحدة الأميركية فاحتلت المرتبة السابعة وصدرت لليمن بـ113 مليارا و621 مليون ريال مقارنة بـ102 مليار و264 مليون ريال، وصدرت أستراليا لليمن بما قيمته 98 مليارا و175 مليون ريال، تليها تركيا والتي قفزت مرتبة واحدة وصدرت لليمن بـ81 مليارا و765 مليون ريال، وجاءت البرازيل في المرتبة العاشرة، وصدرت لليمن بـ81 مليارا و275 مليون ريال.

مقدمة من برنامج الغذاء العالمي

وصول 15 ألف طن من القمح الأميركي إلى الحديدة

صنعاء/سبأ

أعلن برنامج الغذاء العالمي عن وصول الشحنة الأخيرة من المساعدات الغذائية المقدمة من الولايات المتحدة الأميركية إلى اليمن عبر البرنامج.

وقال مكتب برنامج الغذاء العالمي بصنعاء في بلاغ صحفي تلقت (سبأ) نسخة منه :» رست ناقلة البضائع «دوكوس» Dokos، المحملة بأكثر من 15,000 طن من دقيق القمح في ميناء الحديدة اليمني وتقوم حالياً بتفريغ حمولتها».

وأضاف :» هذه الحمولة هي الجزء الأخير من الـ 42,000 طن من دقيق القمح الذي تبرع به مكتب الغذاء من أجل السلام التابع للحكومة الأمريكية لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة».

وأوضح أنه سيتم طحن القمح في الحديدة قبل أن يقوم برنامج الغذاء العالمي بتوزيعه على حوالي 600,000 شخص من اليمنيين النازحين بسبب الصراعات وعدم الاستقرار ممن يتلقون حصص برنامج الغذاء العالمي هذا العام.. مبينا أن البرنامج خصص الشحنتين السابقتين لتقديم معونات غذائية طارئة لثلاثة ملايين وخمسمائة الف مواطن يمني من النازحين والأسر الفقيرة التي تكافح يومياً من أجل شراء أو إنتاج ما يكفي من الغذاء ليعيشوا حياة صحية.

وقال المدير القطري لبرنامج الغذاء العالمي في اليمن بيشو باراجولي: «هذه الشحنة الأخيرة سوف تمكننا من ضمان استمرار توافر السلع الغذائية الأساسية لملايين اليمنيين غير القادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية»، معبرا عن امتنان البرنامج وتقديره لحكومة الولايات المتحدة وشعبها على دعمهما المستمر ومساعداتها للبرنامج لمواجهة التحدي الكبير للاحتياجات الإنسانية في اليمن.»

ولفت إلى أن الولايات المتحدة تعد من المانحين الرئيسيين لأنشطة البرنامج في اليمن. . حيث قدمت في العام الماضي، للبرنامج أكثر من 46,000 طن من المواد الغذائية، تبلغ قيمتها حوالي 40 مليون دولار أميركي، وهو ما يكفي من الغذاء لإطعام أكثر من مليوني يمني لمدة ستة أشهر.. موضحا أن الولايات المتحدة ساهمت هذا العام بمبلغ 50 مليون دولار في عمليات برنامج الأغذية العالمي في اليمن.

وأشار إلى أن العمليات الأساسية لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن تستهدف خلال العام الجاري 2013م، الوصول إلى خمسة ملايين شخص من السكان مع التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية تشمل تقديم المساعدات الغذائية الطارئة لحوالي 3.5 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي، وتقديم التحويلات النقدية إلى 400,000 آخرين، وكذا تقديم المساعدات الغذائية إلى 600,000 شخص من النازحين داخلياً، وتقديم الدعم الغذائي إلى 405,000 طفل دون سن الخامسة و 157,000 من النساء الحوامل والأمهات المرضعات.